القطاع غير الرسمي في الجزائر
مجالاته وممارساته

أ/قاشي حسينة
باحثة في علم الاجتماع

مقدمة:

إنّ أول نقطة ننطلق منها في تحليل هذه الظاهرة "القطاع غير الرسمي" هي تلك الدراسات التي قام بها خبراء باحثون ومتخصصون حول البطالة الحضرية بالبلدان النامية وبالأخص البلدان الإفريقية التي تنتشر فيها الظاهرة ونخص بالذكر "كينيا وغانا". وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت إلى هؤلاء الخبراء إلا أنها كانت نقطة الانطلاق لمفهوم القطاع غير الرسمي، فخلال سنة 1972، استعمل هذا المفهوم من طرف المنظمة الدولية للعمل«ONT» في التقرير الخاص بوضعية التشغيل بغانا وكينيا حيث أطلق على النشاطات غير المنتمية إلى القطاع التقليدي والحديث اسم "القطاع غير الرسمي"[1]

نحاول في هذا المقال تسليط الضوء على مجالات القطاع غير الرسمي وما يسود فيها من ممارسات اجتماعية والتي تعد من عوامل ونتائج في ذات الوقت نمو واستمرار هذا القطاع في الوجود.

أولا: مفهوم القطاع غير الرسمي:

لقد اختلفت تعاريف هذا المفهوم نظرا إلى غموضه وصعوبة تقديره وتحديد النشاطات التي تكونه، فيعرف على أنّه:

"النشاط الذي لا يخضع للرقابة أو المراقبة الوطنية ويفلت من (الضرائب والمحاسبة)". [2]

---

[1] Conseil National Economique et social: **Commission « Relation de travail ». Rapport sur le Secteur Informel Illutions et réalités**. 17. 07. 2004. P. 3.

[2] Henni (A): **Essai sur L'économie parallèle: cas de L'Algérie**, Ed, Enad. Algérie. Collection « Economie »1991. P. 10.

ويعرف أيضا على أنّه "ذلك القطاع الذي يضم العمالة غير المحكومة أو المنظمة بهياكل تشريعية رسمية خاصة بسوق العمل"[1].

ويسمى أيضا بالاقتصاد غير الملاحظ وينقسم إلى ثلاث فئات:

1 - غير الرسمي المعاشي: والذي يشمل البائعين والحرفيين الصغار الباحثين عن قوت العيش.

2 - الاقتصاد غير الشرعي: فإنّ إنتاج السلع والخدمات في هذا القطاع وتوزيعها وتسويقها أو حيازتها محظور بموجب القانون.

3 - الاقتصاد الباطني: الذي يتميز بنشاطات شرعية لكن يتم إخفاء جزء أو إجمالي الإنتاج لأسباب عدة كالتهرب والغش الجبائي وشبه الجبائي حول الاشتراكات الاجتماعية وعدم تصريح التشغيل ومخالفة المعايير التي حددتها تشريعات العمل، والتملص من التسجيل الإحصائي"[2].

ويعرف أيضا على أنّه "كل نشاط إنتاج أو توزيع أو تقديم خدمات يمارس على هامش التشريع والقوانين الجبائية والتجارية والاجتماعية. "[3].

وعرفه المدير العام لمكتب العمل الدولي في تقريره المقدم إلى الدورة الثامنة والسبعين لمؤتمر العمل الدولي المنعقدة سنة 1991، بعنوان مأزق القطاع غير المنظم "أنّ هذا المصطلح ينصرف إلى الوحدات الصغيرة جدا، التي تنتج وتوزع السلع والخدمات، وتتألف أساسا من منتجين صغار مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في البلدان النامية وبعضهم يستخدمون عمل الأسرة أو عددا قليلا من العمال بأجر أو الاثنين معا"[4].

لقد حدد الديوان الوطني للإحصاء معايير الاقتصاد غير الرسمي في ستة أنماط: [5]

- أعمال غير زراعية.

- سيطرة الأعمال اليدوية.

---

[1] منى سعيد: **العمالة في القطاع العام وأسواق العمل في البلدان العربية**: تر: مكتب العمل العربي. منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا. المنظمة العربية. مكتب العمل العربي. 1998. ص60.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 1998**. ص 12

[3] نفس المرجع، ص120.

[4] يوسف، إلياس. **محاضرات في قوانين العمل العربية**. مكتبة دار الثقافة: عمان الأردن، 1996. ص202.

[5] سليم محمودي: **واقع الطفل الجزائري في سوق العمل**. دراسة ميدانية بمدينة المسيلة. رسالة مقدمة لنيل الماجستير في علم الاجتماع، تخصص، العائلة والسكان. 2008. 2009. ص 23.

- لا تعمل وفق التنظيمات الوطنية في إنتاج السلع والخدمات.
- تنطبق على العمالة في هذا القطاع عدة معايير تتعلق بالتشريع والتأمينات الاجتماعية.
- إراداته تكتسب بطرق غير رسمية.
- منشآته غير رسمية.

من خلال هذه التعاريف يتجلى لنا تعدد المفاهيم الخاصة بالقطاع غير الرسمي وتعدد أيضا المجالات التي يغطيها، فكل مختص سواء في الاقتصاد، الضرائب، الاجتماع، قانون العمل أم القانون الاجتماعي يعرفه حسب إدراكه الخاص لهذا القطاع"[1].

كما يتبين لنا أيضا أنّها تركّز كلها على مجال واحد وهو التشغيل، غير أنّنا في دراستنا هذه سنتطرق إلى مجالات أخرى عديدة يشتمل عليها القطاع غير الرسمي تتمثل في: «التشغيل، التجارة الخارجية، السكن".

ثانيا: مقاربات دراسة ظاهرة القطاع غير الرسمي:

المقاربة هي الكيفية التي تم بها تناول أو دراسة هذا القطاع من طرف الباحثين سواء كانت دراسات نظرية أم أمبريقية، وقد برزت مقاربات عديدة تناولت هذا الموضوع منها مقاربات سياسية، اقتصادية، اجتماعية. . . ونركز في هذا المقال على تيارين تناولا ظاهرة القطاع غير الرسمي وهما:

1- **التيار الأول:**

يتمثل هذا التيار في "**التيار الإصلاحي الوظيفي**" والذي تمحورت كل المحاولات النظرية التي تندرج ضمنه بالنظر إلى المدينة على أنّها نسق اجتماعي تتساند متغيراته وظيفيا، ويتكون من قطاعين: أحدهما يمارس بطريقة رسمية، ومحمية، ونظامية، والآخر، بالعكس، يمارس بطريقة غير رسمية، وغير محمية، وغير منظمة. وينظر أصحاب هذا التيار إلى هذه الأنشطة الحضرية غير الرسمية على أنّها تشكل نسقا اجتماعيا فرعيا يقوم بوظيفة أساسية في المجتمع، فهو أداة التغير الاقتصادي والاجتماعي والحل الملائم لمشكلة البطالة في مدن البلدان

[1] Conseil National Economique et social, OP. Cit. P. 3.

النامية. [1] فهذه الأخيرة غير قادرة على استيعاب سكانها في قطاعاتها الرسمية، الأمر الذي يزيد من أهمية الأنشطة الحضرية غير الرسمية كنظام فرعي– ديناميكي.

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنّ العلاقة بين القطاعين الرسمي وغير الرسمي هي "علاقة مفيدة".

إنّ هذه النظرية وعلى الرغم من أنّها تعتبر امتدادا للنظريات الثنائية التي انتشرت خلال الخمسينيات، إلا أنّها تعتبر في نفس الوقت تجديدا وابتكارا من حيث:

- رفضها للاستخدامات الشائعة لبعض المفاهيم كالقطاع التقليدي، الهامشي، السلبية. ..
- طرحها لبدائل نظرية ومنهجية، ثنائية "رسمي وغير رسمي" بدلا من تقليدي وحديث.
- إعطاء أنشطة القطاع الحضري غير الرسمي الدور القيادي في عملية التنمية الحضرية نظرا إلى ما تقوم به من دور إنتاجي- استيعابي- خدمي.

نظرتها إلى ما هو تقليدي على أنّه جزء من الثقافة الوطنية ودافع وليس معوقا لعملية التنمية.

- التركيز على مشكلة العمالة بدلا من مشكلة البطالة.

2- **التيار الثاني:**

ويتمثل في **التيار الراديكالي:** ويستند أصحاب هذا التيار في دراستهم للأنشطة غير الرسمية إلى التنظير الماركسي حول أساليب الإنتاج. . . وإلى الوصف الأمبريقي للترابطات المعقدة والعلاقات التابعة بين أنظمة الإنتاج والتوزيع"[2]. وعليه يرى أصحاب هذا التيار أنّ الأنشطة الحضرية غير الرسمية تشكل نمطا إنتاجيا تابعا يتعايش مع أنماط اقتصادية متباينة، وستظل هذه الأنشطة على ما هي عليه طالما أنّ الأبنية التبعية ما زالت قائمة. ونظرا إلى العلاقة بين الرسمي وغير الرسمي على أنّها استغلالية، والنمو في القطاع الحضري انكماشي - لا تطوري"[3].

---

[1] محمد درويش: **تجارة الذهب غير الرسمية في أسواق الدلالة بالعاصمة**، دراسة حالة لسوق غير رسمي لواد كنيس "حي العناصر"رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص حضري، 2006- 2007، ص 12.

نقلا عن.De Bernis ,G,D:Deux stratégies pour le tieres monde ,Temps modern.Vol 47.1976.pp83-91

[2] نفس المرجع نقلا عن – Tokman. V. E: An Exploitation into the nature of informal formalsectorrelationships. World development. vol. 06. N 9. 10,1978,PP. 1065,1067.

[3] نفس المرجع نقلا عن .Uzel J. D: Mixed stratégies and the informal sector the cases of Reserve Labor .HumanOrganization,Vol. 39. N. 1. PP. 40. 41.

لقد تعددت الدراسات في هذا التيار وتشعبت اهتماماتها حول تحديد وإحصاء القطاع غير الرسمي، فمنهم من حاول أن يناقش الخاصية اللاشرعية لهذه النشاطات، ومنهم من حاول أن يشير إلى عدم وجود حماية اجتماعية لهذه الفئات التي تمارس النشاطات غير الرسمية، ومنهم من ركز على الخاصية التنافسية للأسواق ومنهم من ركز على التناقض في أنظمة الإحصاء". [1] ويعتمدون على مجموعة من المعايير لكشف وتحديد النشاطات غير الرسمية وأول من اقترح هذه المعايير هو المكتب الدولي للعمل: «BIT» وتتلخص في:

– العمل في هذا القطاع يتميز بالسهولة ويستخدم الموارد المحلية.

– يتم في مؤسسات عائلية وذات كثافة شديدة لليد العاملة بحيث يستعمل أساليب وتقنيات مكيفة، وأسواقها حرة وتنافسية وتعتمد على مهارات خارج نظام العمل المنظم. . . "[2]

إنّ ظاهرة القطاع غير الرسمي قديمة وعالمية. فطبقا لمسح أجراه صندوق النقد الدولي في إفريقيا خلال الفترة 1998- 1999 وجد أن الأنشطة غير الرسمية تبلغ أعلى مستوياتها في نيجيريا ومصر حيث تصل إلى 77% و69% من إجمالي الناتج المحلي وأقلها في آسيا في الفترة نفسها بـ 11% تصدرت تايلندا القائمة بنسبة 70% من الناتج المحلي وأقلها سنغافورة ومنطقة هونج كونغ بنسبة 14% من إجمالي الناتج المحلي، وفي أمريكا اللاتينية أكبر اقتصاد ظل يوجد في بوليفيا بنسبة 67% والأصغر في الشيلي بنسبة 19% من الناتج المحلي.

أما في بلدان التحول الاقتصادي فكانت جورجيا بأعلى نسبة 64% من إجمالي الناتج المحلي تلتها روسيا بنسبة 44% وآخرها أوزباكستان بنسبة 9% من إجمالي الناتج المحلي، أما في بلدان التحول الاقتصادي في أوروبا الوسطى والشرقية فكان اقتصاد الظل الأكثر في بلغاريا بنسبة 34% من إجمالي الناتج المحلي، وكان الأصغر في سلوفاكيا بنسبة 11%، أما بالنسبة لبلدان التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي 41 بلد، خلال الفترة 1999 - 2001 فانفردت اليونان وإيطاليا بأكبر نسبة 30% و27% على التوالي بينما بلغت أقل مستوياتها في

---

[1] نفس المرجع نقلا عن Weeks. **De l'extension de l'emploi dans le secteur urbain de développement.** Revue international de travail. № 1. 1997.

[2] سليم محمودي. مرجع سابق: نقلا عن Weeks. De l'extension de l'emploi dans le secteur urbain de développement. Revue international de travail. № 1. 1997.

الولايات المتحدة الأمريكية والنمسا بواقع 10% من إجمالي الناتج المحلي. وفي الأخير سويسرا بواقع 9% من إجمالي الناتج"[1].

ثالثا: القطاع غير الرسمي في الجزائر:

إنّ بروز القطاع غير الرسمي في الجزائر بشكله الملفت للانتباه يعكس إفرازات التطور الحاصل في المجتمع الجزائري. فقد أدت سرعة التحضر والتنمية والتحديث التي شهدها المجتمع الجزائري إلى نمو المدن التي استقطبت أعدادا هائلة من النازحين الريفيين في المراحل الأولى من الاستقلال وكذا خلال فترة تنفيذ المخططات التنموية، وكذا خلال الأزمة الأمنية في فترة التسعينيات، ضف إلى ذلك النمو السكاني السريع مما أدى إلى ظهور مشاكل وأزمات متنوعة في المدن الكبيرة كالبطالة، أزمة السكن. . بسبب عدم استيعاب هياكل ومؤسسات الدولة للكم الهائل من السكان. يضاف إلى هذه الوضعية ضعف "وتلاشي الروابط التقليدية التي زادت من استفحال ظاهرة الفقر في ظل ضعف الحركة الجمعوية"[2] ومؤسسات المجتمع المدني ككل. ما دفع بأفراد المجتمع إلى تبني استراتيجيات مختلفة، وتشكيل جماعات غير رسمية "وانتشارها على مساحات وقطاعات واسعة من المجتمع"[3] وهذا لتلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم المتعددة من عمل وسكن وغيرها خارج الأطر الرسمية. ونذكر من بين هذه القطاعات ما يلي:

1- **قطاع التشغيل:**

إنّ الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصادات المغاربية (تونس والمغرب. .) شهد وضعية صعبة للغاية منذ الأزمة الاقتصادية العالمية خلال الثمانينيات، فالنجاحات التي سجلت بعد الاستقلال مباشرة تلاشت في سنوات قليلة، وهذا يعكس هشاشة البنى الاقتصادية القاعدية لهذه البلدان". [4]

---

[1] عبد العظيم، محمود حنفي. **اقتصاد الظل، الاقتصاد الخفي وصعوبة تقدير حجمه**، المجلة العربية ثقافية اجتماعية، جامعة الرياض، العدد 355، مصر شعبان 1427هـ. ص ص26، 27.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. **مشروع التقرير حول نظرة حول الإقصاء الاجتماعي: حالة الأشخاص المسنين والطفولة المحرومة من الأسرة**. الدورة العامة السابعة عشرة. ماي. 2001. ص24.

[3] محمد بومخلوف: التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر. التجربة والآفاق. ط1. دار الأمة. 2001. ص 101.

[4] Musette Mohamed Saib. Jacques Charmes: **Reflets de l'économie Sociale**, Ed. Information des économies Magrébines,Volume1. CREAD. Alger. ISBN. 2006. P. 7.

وهذا ما دفع بالجزائر إلى تبني جملة من الإصلاحات الاقتصادية بدءًا بعملية إعادة الهيكلة ثم استقلالية المؤسسات، غير أنّ هذه الأخيرة أثبتت فشلها هي الأخرى، فكان لا بد من إصلاحات أخرى تطلبها الوضع الاقتصادي المتردي وفرضتها معاملات الجزائر مع الهيئات الدولية، كما أملاها الواقع الدولي حيث أصبح يروج لشعارات تدعو إلى إلغاء دور الدولة الاقتصادي وتفكيك القطاع العمومي والخدمات العمومية وتسليمها للقطاع الخاص.

إذن لقد أدت التحولات التي عرفها الاقتصاد الجزائري عقب التحول نحو اقتصاد السوق وما ميز تلك الفترة "بداية التسعينيات" من ركود اقتصادي ورفع احتكار الدولة للتجارة الخارجية، عجز المنتوج الوطني عن رفع تحدي النوعية، تطور القطاع الخاص الذي لا يخضع لمراقبة جيدة، مشكل الأمن، فرض الرسوم الجمركية الباهظة على عدد من المنتجات، إعادة هيكلة الجهاز الاقتصادي وسيما العمومي وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي. . كلها عوامل أدت إلى ركود الاستثمارات العمومية وتباطؤ شديد في وتيرة إنشاء مناصب الشغل. وقد استحال استيعاب عرض اليد العاملة الناتجة عن النمو الديمغرافي وكذا العمال الذين فقدوا مناصب عملهم في إطار الإصلاحات الاقتصادية، حيث بلغ عدد العمال المسرحين إلى غاية 1996 ما يزيد عن 68. 608 عامل. [1] ووصل العدد نهاية مارس 1998 إلى 200. 000 عامل. وقد مست العملية مختلف القطاعات الاقتصادية. ففي قطاع البناء مثلا تم تسريح 11025 عامل، في حين قام القطاع الصناعي بتسريح 27069 عامل والفلاحة 2620 عامل. كما قام مركب الحجار لوحده بتسريح ما يقارب 8000 عامل في إطار الذهاب الإرادي ما بين سبتمبر وأكتوبر"1997 [2]. في هذا السياق تطور القطاع غير الرسمي ووفر مناصب شغل ومداخيل للعاطلين عن العمل والأسر التي لم تستفد من تدابير الشبكة الاجتماعية، وبرامج التشغيل، نظرا إلى القيود المالية التي فرضتها الهيئات المالية الدولية، وكذا العمال المسرحون في إطار الإصلاحات الاقتصادية، والبطالين المتسربين من التربية والتكوين والفقراء بصفة عامة الذين لم يتمكنوا من الاستفادة من مشاريع الشغل"[3]، حيث كان القطاع غير الرسمي المتنفس الوحيد للخروج من وضعية الفقر.

---

[1] أحمية سليمان: **التنظيم القانوني لعلاقات العمل في التشريع الجزائري. علاقات العمل الفردية**. ج2. ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر. 2002. ص. 372. 373.

[2] عبد الحميد، جفال. **من سياسة التشغيل إلى عملية التسريح العمالي في الجزائر، مقاربات سوسيولوجية للمجتمع الجزائري**. التواصل، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة عنابة، عدد 06جوان، الجزائر 2000ص 313.

[3] Conseil National Economique et social, OP. Cit. P. 3.

لقد ساهم القطاع غير الرسمي سنة 1999 في تشكيل الناتج الداخلي الإجمالي عدا المحروقات بنسبة 12% (حسب منتدى رؤساء المؤسسات) و35% حسب وزارة التجارة.

ويتركز أكثر من 60 % من نشاطات هذا القطاع غير الرسمي (التجارية فقط) على مستوى 12 ولاية (الجزائر العاصمة، بجاية، تيزي وزو، بومرداس، البويرة، وهران، جيجل، ورقلة، عين الدفلى، أم البواقي، ميلة، خنشلة) وغالبية ممارسي هذه النشاطات من الشباب العاطلين عن العمل، وعاملين فقدوا مناصب عملهم بعد حل المؤسسات"[1].

نتناول في هذا المقال "قطاع التشغيل" في عنصرين وهما (النشاط الحر الذي يضم كلا من المؤسسات الإنتاجية الصغيرة وكذا التجارة البسيطة والعنصر الثاني الذي يتمثل في العمل عند الخواص بصفة غير رسمية بمعنى العمال غير المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي).

أ: النشاط الحر: وتتمثل النشاطات الرئيسية في هذا القطاع في مؤسسات الإنتاج الصغيرة والصناعات الحرفية غير المصرحة[2] والتجارة البسيطة كبيع الكتب القديمة، المواد الغذائية. . . والأعمال الحرفية كالبناء، التلحيم، الدهن، الطبخ. . . وهي أنشطة تعكس مظاهر الفقر بالنسبة إلى هذه الفئة وبالنسبة إلى المجتمع ككل. [3] كما تعكس أيضا التهميش والإقصاء الذي تعاني منه شريحة أو فئة معتبرة من المجتمع بفعل "لا عدالة توزيع الثروة حيث حصل اتساع كبير في الفوارق الاجتماعية، لا سيما من جراء الثروات المتراكمة في وقت قصير ولصالح [فئة قليلة من المجتمع] ممّا أدى إلى إفقار مستديم لفئات[المجتمع] المتزايدة، ولا سيما الطبقة الوسطى التي انهارت تماما"[4]

إنّ النشاطات التجارية البسيطة غالبا ما تتم على الرصيف كمكان للعمل وفي الأماكن العامة. غير أنّ هناك أسواقا ظهرت وتطورت بطرق غير شرعية أو غير رسمية بمعنى هي أسواق غير منظمة وغير مسيرة من طرف مؤسسات الدولة حسب قوانين العمل. فنشاطاتها كما أسلفنا الذكر تتمثل غالبا في إعادة البيع لمختلف المنتجات والسلع"[5]، وفي ظروف تفتقد إلى

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2001** ص120- 125.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. نفس المرجع السابق. ص. 122. 123.

[3]. قاشي حسينة: **التوفيق المني والتوافق الاجتماعي للعمال المسرحين في إطار الإصلاحات الاقتصادية**، دراسة ميدانية لعينة من المسرحين. دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل 2008 - 2009. ص161.

[4] Chérif. Arezki Sowaki: **La corruption, un racheté ignoble sure les pauvres**, le quotidien d'Oran. Alger. №1969. 2001. P. 6.

[5] Andrés (P): Quelle crise en Algérie? Deuxième partie. Quel rôle joué l'informel ? №17. 2001. P. 118.

أدنى الشروط الضرورية للعمل. وفيما يلي جدول يبين لنا توزيع المشتغلين الأحرار حسب الجنس والانتماء للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وهذا حسب تحقيق أجراه الديوان الوطني للإحصاء في الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر سنة 2009 على عينة تتكون من 15104 منزل موزعة عبر كامل التراب الوطني. والنتائج الأولية لهذا التحقيق نشرت في "معطيات إحصائية" رقم 541، والمرجع الذي بين أيدينا هو إعادة لتلك النتائج بالتفصيل[1].

جدول رقم (1) يبين توزيع المشتغلين الأحرار حسب الجنس والانتساب إلى الضمان الاجتماعي.

	الإناث		الذكور		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
نعم	448	%22.8	24	5.9%	472	%19.9
لا	1515	%77.2	389	%94.1	1904	%80.1
المجموع	1962	%100	414	%100	2376	%100

Source: ONS, Collection statistique: statistique sociale №150. Enquête emploi auprès ménages. 2009. P. 50.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أنّ النسبة 80. 1 % تمثل الاتجاه العام بالنسبة إلى العمال الأحرار غير المنتسبين لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، تدعمها في ذلك94. 1 % من الذكور، مقابل 77. 2%% من الإناث. وهذا يعطينا صورة واضحة عن الانتشار الواسع للسوق الموازية في الفترة الأخيرة، فالبطالون وأمام تقلص عروض العمل في القطاع الرسمي يقبلون على ممارسة أنشطة دون تصريح وبدون تأمين، كما يجدون في الرصيف الحل في ممارسة هذه الأنشطة وفي ظروف تفتقد إلى أدنى الشروط الضرورية للعمل.

ب -العمل لصالح الغير (عند الخواص): إلى جانب التجارة غير الرسمية البسيطة هناك أيضا العمل عند الخواص بطريقة غير رسمية بمعنى "عمال أو مستخدمون لدى القطاع الخاص" وهم غير المؤمنين اجتماعيا أو غير المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. والذين لا تختلف وضعيتهم عن الأشخاص الذين يمارسون التجارة غير الرسمية البسيطة كما أنّ ارتكابهم لمخالفة بسيطة يكلفهم الفصل من العمل وبدون حصولهم على

[1] **Source**: ONS, Collection statistique: statistique social. №150. Enquête emploi auprès ménages. 2009. P. 04.

أدنى تعويض. والجدول التالي يبين لنا توزيع المشتغلين في القطاع الخاص حسب الانتماء إلى صندوق الضمان الاجتماعي وحجم التشغيل غير المؤمن في القطاع الخاص.

جدول رقم (2) يبين توزيع المشتغلين بالقطاع الخاص حسب الانتساب إلى الضمان الاجتماعي ونسبة التشغيل غير المؤمن بالنسبة إلى القطاع الخاص حسب الوضعية في المهنة:

الوضعية في المهنة	منتسب CNAS	غير منتسب CNAS	الإجمالي	% التشغيل غير المؤمن/ المجموع الكلي للتشغيل في القطاع الخاص
عامل (أجير)	255	131	386	٪ 34
مستقل	472	1904	2376	٪ 80.1
أجير دائم	377	146	522	٪ 27.9
أجير غير دائم	287	2106	2392	٪ 88
متمرن	6	22	28	٪ 79.1
مساعد عائلي	19	455	473	٪ 96

Source: ONS, Collection statistique: statistique sociale. №150. Enquête emploi auprès ménages. 2009. P. 34.

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع نسبة العمال غير المصرح بهم لدى الضمان الاجتماعي، وهذا يعكس حجم الوضعية المعقدة لسوق العمل الجزائري. فالبطالون وأمام تقلص عروض العمل في القطاع الرسمي يجدون أنفسهم مجبرين على العمل لدى المؤسسات الخاصة "القطاع الخاص" وبدون حصولهم على أبسط الحقوق والمتمثلة في التأمين لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي "CNAS"، لأن هذه المؤسسات بدورها لا تجد نفسها مجبرة على التصريح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي "CNAS"، وهذا بسبب ضعف الوظيفة الرقابية، وهذا راجع إلى عدة أسباب كارتفاع تكاليف العمل نظرا إلى التطورات الحاصلة في مجال حماية العمال والحقوق القانونية الممنوحة لهم كدفع الاشتراكات للصندوق الوطني

للضمان الاجتماعي مثلا وغيرها من الأعباء الأخرى. فتجد نفسها- المؤسسات الخاصة- عاجزة عن تحمل هذه الأعباء وبالتالي تجد الحل في هذه الطريقة.

2- **التجارة الخارجية:**

إلى جانب العمل عند الخواص بطريقة غير رسمية وكذا التجارة غير الرسمية البسيطة نجد التجارة الخارجية غير الرسمية وتبدو أنّها رسمية، ونقصد بها التجارة غير الشرعية التي تتعارض مثلا مع أحد بنود القانون التجاري، والذي ينص أو يرتكز في الأساس عند ممارسة مهنة التجارة على ضرورة أو وجوب حيازة التاجر للسجل التجاري، لكن الذين يمارسون هذا النوع من التجارة يلجؤون إلى بعض الممارسات غير الشرعية مثل "الاحتفاظ بالسجلات التجارية المنتهية الصلاحية، أو استيراد سلع غير مقيدة في السجل التجاري بطرق خفية، أو التهريب العالمي المنظم، وغير ذلك من السبل الخفية الأخرى. . . وللإشارة، فإنّ التأثير السلبي لهذا النوع من التجارة على الاقتصاد الوطني أكبر بكثير من التجارة البسيطة.

إنّ انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي وتحرير التجارة الخارجية دفع بالكثير من الأفراد إلى امتهان الاستيراد حيث سجل ما بين (38000- 45000) مستورد"[1] وقد ساعد على انتشار التجارة الخارجية غير الرسمية عدة عوامل أهمها: [2]

- إزالة الاحتكار العمومي وحرية الاستيراد دفع بالعديد من الخواص إلى إنشاء مؤسسات تجارية حيث تم اكتشاف سنة 1996 حوالي 5500 مؤسسة خاصة (رسمية وغير رسمية)، مقابل 1500 مؤسسة عمومية تعمل في هذا الميدان.

- تحرير التجارة الخارجية وارتفاع عرض السلع الاستهلاكية من طرف المستوردين المتوسطين الذين همهم الوحيد هو الربح السريع، وانتشار مظاهر الفساد الإداري والرشوة والتجارة غير المشروعة كالتهريب العالمي المنظم (الأموال، المواد الاستهلاكية، الوقود، المخدرات، الأسلحة، الكحول، التبغ. . . التحويل غير المشروع لوسائل الدفع وتبييضها). فخلال سنة 2003 سجلت الشرطة القضائية في القضايا المتعلقة بتهريب السجائر والوقود باتجاه تونس والمغرب 276 قضية تضم 5076 شخص حسب جريدة المجاهد 26 أفريل سنة 2004 وفي نفس السنة تم حجز 456. 000 علبة سجائر من طرف الدرك الوطني. . . وهذا ما يعطينا حجم الأخطار على الاقتصاد

[1] Nacer Eddine Hammouda: Secteur et emploi informel en Algérie. Définitions. mesures et méthodes d'estimation. CREAD. Op Cit. P83.

[2] Conseil National Economique et social, OP. Cit. PP. 15. 95. 96.

والصحة وعلى الخزينة العمومية حيث قدرت خسارتها في نفس السنة "2004" بـ 7 مليارات دينار حسب ما ورد في القناة الإذاعية الجزائرية الثالثة يوم 3 جوان 2004.

- ارتفاع نسبة البطالة، وهو الأمر الذي دفع بالبطالين إلى العمل في "الترابانـدو" وتتمثل في بيع المنتجات المحلية والمستوردة.

- عدم قدرة المنتجات الوطنية للاستجابة للحاجيات الاستهلاكية وخاصة من حيث "النوعية".

- ضعف الوظيفة الرقابية ومتابعة مختلف المؤسسات بسبب عدم كفاية الوسائل المقدمة لها وكذا غياب التنسيق بين الهيئات كالجمارك، الضرائب، المؤسسات الاجتماعية والقضائية.

- تشجيع الواردات الذي ساهم في منافسة المنتجات المحلية والتي تتميز بعدم التصريح الجمركي وعدم الفوترة في كل سلسلة التوزيع "المستورد، تاجر الجملة، وتاجر التجزئة" كل هذه الممارسات ساعدت على نشأة الشبكات التجارية غير الرسمية.

- التطور غير المراقب والفوضوي للفضاءات التجارية.

- المسائل المتعلقة بالسجل التجاري: فصعوبة الحصول على السجل التجاري وطول المدة، دفع بالأفراد إلى اللجوء إلى ممارسات غير رسمية تعوق الوظيفة الرقابية، وتبدو على أنّها رسمية. فظهور ظاهرة الكراء واعتماد الوكالة في السجل التجاري، حيازة نفس الشخص على عدة سجلات تجارية، أو تسجيل السجل بأسماء وسطاء غالبا ما يكونون طاعنين في السن، وهذا بهدف التهرب من الضريبة، ضف إلى هذا الاحتفاظ غير القانوني للسجلات التجارية المنتهية الصلاحية بعد إيداع تصريح كاذب لتوقف النشاط، أو وفاة التاجر أو حل الشركة، وغالبا ما تكون السلع المستوردة مغشوشة.

- غياب الشفافية في ممارسة التجارة التي تتميز بعدم استعمال الصك كوسيلة للدفع.

إنّ هذا الواقع يبين لنا حجم الرشوة والفساد في المجتمع الجزائري، فإنّ الدولة هي التي تشجع على هذه السلوكات وحتى وإن كانت بطريقة غير مباشرة وهذا بسب ضعف القوانين الردعية أو بعبارة أخرى عدم الصرامة في تطبيق القانون على الأشخاص المخالفين. ضف إلى هذا ممارسات أخرى تتمثل في التفاهم بين الأطراف "الموردين، الإدارة" وهذا عن طريق العلاقات الاجتماعية غير الرسمية بمختلف أنواعها أو عن طريق تقديم الرشوة للتغاضي عن المخالفات القانونية.

من خلال هذا يتبين لنا عدم العدالة والمساواة في المجتمع الجزائري واتساع الهوة بين الطبقات الاجتماعية. فطبقة تملك أو في يدها كل إرادات الدولة وهمها الوحيد الربح السريع وتزداد غنى

باستعمال أو بتكييف سلوكات غير قانونية وغير رسمية للوصول إلى أهدافها، وطبقة فقيرة تعيش الفقر والحرمان وتشتغل في ظروف لا تتوفر على أدنى الشروط الضرورية للعمل.

3- **قطاع السكن:**

إنّ قطاع السكن في الجزائر لم تعط له أهمية في بداية الأمر في المخططات التنموية مقارنة بالقطاعات الأخرى كالصناعة، الصحة، التربية... وهذا لأنّه كان في اعتقاد الدولة في الستينيات من القرن الماضي أنّ مسألة السكن لا تطرح أي انشغال كون حظيرة السكن الوطنية كافية لسد الطلب بعد رحيل المعمرين وتركهم لأملاك عقارية معتبرة. وهذا ما جعل القطاع بعد فترة قصيرة يواجه صعوبات بسبب عدم التوافق بين العرض والطلب. فتأزم الوضع السكني وقلة المساكن تسبب في التكدس السكاني نتيجة النمو الديمغرافي السريع الذي عرفه المجتمع الجزائري وكذا النزوح الريفي والهجرة نحو المدن والمراكز الحضرية الكبرى التي رافقت تطبيق المخططات التنموية وسياسة التصنيع للتخلص من وضعية التخلف الاقتصادي والاجتماعي. ضف إليها الأزمة الأمنية في الفترة الأخيرة التي دفعت بالعائلات الريفية إلى الهجرة نحو المناطق الآمنة وغالبا ما تمت في مساكن مهدمة وفي أحياء قصديرية تنعدم فيها أدنى الشروط. إذ لم يكن في مقدورها الحصول على مسكن لائق كون أغلبها عائلات فقيرة. فهذا العمران يعكس "الفقر والحرمان الذي يعاني منه السكان".[1] فحسب التقرير الذي أعده المركز الوطني للدراسات والتحاليل سنة 1998 يوجد 400. 000 مسكن تنعدم فيه المرافق الصحية[2].

إنّ هذه الأحياء القصديرية لم تستقطب فقط الأشخاص الذين نزحوا للبحث عن العمل أو للبحث عن وضعية أفضل في المدينة أو الذين هجروا بسبب الأزمة الأمنية وإنّما كذلك فئة من السكان التي عانت من أزمة السكن بسبب اكتظاظ مساكنها، رغم التوسعات التي قام بها البعض منهم. فلجأت إلى هذه الأحياء بصفة مؤقتة كاستيراتيجية للحصول على مسكن اجتماعي لائق، بسبب الصعوبات والعراقيل الإدارية (بيروقراطية، محسوبية...) التي يجدها الفرد الجزائري للحصول على سكن حيث يطول الانتظار، إذ يحدث في بعض الحالات وأن يتوفى الشخص دون حصوله على سكن. معنى هذا أنّ الفرد الجزائري يلجأ إلى هذه الاستراتيجية لتحقيق أهدافه، إذ تعتبر هذه الأخيرة الطريقة المثلى أو الحل الوحيد لأزمة

---

[1] محمد بومخلوف، مرجع سابق، ص 112.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير حول نظرة حول الإقصاء الاجتماعي: حالة الأشخاص المسنين والطفولة المحرومة من الأسرة**، مرجع سابق. ص24.

السكن التي يعيشونها كون الدولة عند ظهور هذه المساكن المشوهة للنسيج الحضري أو حاجتها إلى ذلك الفضاء أو المجال العقاري تعمل على إزالتها وإسكانهم.

إضافة إلى هذا النمط غير الرسمي من السكن، هناك نمط آخر وهو البناءات الذاتية التلقائية الناشئة فوق أراضي الدولة، أو بعبارة أخرى الناشئة فوق الأملاك العمومية التي تم تجزئتها من طرف المجالس الشعبية البلدية سنوات التسعينات وبطرق غير قانونية بمعنى تم بناؤها بدون تخطيط وبدون حصول أصحابها على رخصة البناء. وقد شيدت بتصاميم هندسية حديثة. كما يعتبر البعض منها مساكن ثانوية لمالكيها. وفيما يلي جدول يبين لنا حظيرة السكن في الجزائر حسب نوع السكن:

جدول رقم (3) يبين لنا حظيرة السكن في الجزائر حسب نوع السكن:

نوع المساكن.	العدد الكلي.
مساكن آهلة "غير شاغرة"	5. 268. 000
مساكن ثانوية. *	000 .404
مساكن شاغرة.	000 .871
مساكن ذات استعمال مهني.	000 .46

Source: Collection statistique: statistique sociale 5ème recensement général de la population et de l'habitation №142. décembre. 2008. p, 18.

نلاحظ من خلال الجدول أنّ هناك نسبة كبيرة من المساكن شاغرة. تقدر بـ 871000 مسكن، أي أكثر من 22 ٪ وهي تمثل السكنات التي أنشأتها الدولة بمختلف الصيغ (الاجتماعي، التساهمي، الإيجاري) والتي لم توزع أو تسلم بعد. والتي من الممكن أن تساهم في التقليص من حجم أزمة السكن التي يعاني منها غالبية أفراد المجتمع الجزائري. كما نلاحظ من خلال الجدول أيضا وجود عدد معتبر من السكنات الثانوية تقدر بـ 404000 مسكن. وفيما يلي جدول يبين لنا بنية السكنات حسب نوع البناية:

* المساكن الثانوية وهي: السكنات الزائدة عن الحاجة بالنسبة لمالكيها.

جدول رقم (3) يبين لنا حظيرة السكن في الجزائر حسب نوع البناية: 9 .21

	التجمعات (المراكز)		السكنات المتناثرة (المتشتتة)		الإجمالي	
	الحصيلة	%	الحصيلة	%	الحصيلة	%
عمارة سكنية	1003000	9 .21	4000	7 .0	1007000	1 .19
منازل فردية	2703000	59	388000	5 .56	3091000	1 .58
منازل تقليدية	530000	6 .11	231000	6 .33	761000	5 .14
سكن قصديري	151000	3 .3	51000	4 .7	202000	8 .3
أخرى	58000	3 .1	5000	8 .0	63000	2 .1
المجموع	4582000	100	686000	100	5268000	100

Source: Collection statistique: statistique sociale 5ème recensement général de la population et de l'habitation №142. décembre. 2008. p, 19.

نلاحظ من خلال الجدول أنّ هناك نسبة كبيرة من المساكن الفردية. تقدر بـ 59% في المراكز الحضرية. كما نلاحظ أيضا وجود عدد معتبر من السكنات الهشة وتشمل كلا من السكنات التقليدية والقصديرية تقدر بـ 18. 3% من إجمالي الحظيرة السكنية الوطنية. وهي سكنات تفتقر في الغالب إلى أدنى الشروط الصحية. ويمثل البعض منها المنازل التي تركها المعمرون والتي وجد أصحابها صعوبة تسوية الوضعية القانونية لها والتي تمكنهم من تشييد منازل لائقة. أمّا بالنسبة إلى المساكن القصديرية فهي مساكن الصفيح التي نشأت بأطراف المدن الكبرى وجيوبها بعد أن عجز أصحابها أيضا عن تشييد منازل لائقة أو الحصول على سكنات اجتماعية.

خاتمة:

من خلال عرضنا لوضعية أو واقع هذه القطاعات في الجزائر يتبين لنا أنّ ظاهرة الممارسات غير الرسمية سواء تعلق الأمر بالنشاطات غير الرسمية أم السكنات غير الرسمية وغيرها ، أضحت جزء لا يتجزأ من النظام العام وحياة المواطن، وأضحت ثقافة مقبولة في المجتمع، وزوالها سيؤدي حتما إلى الإخلال ببنية النظام القائم في ظل انعدام فرص الاستثمار والتنمية.

إنّ القطاع غير الرسمي في الجزائر وليد حتمية اجتماعية واقتصادية وقانونية وسياسية. . . ويعكس لنا حقيقة أخرى تتعلق بنمط من أنماط العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع الجزائري.

فبالنسبة إلى الحتمية الاقتصادية والاجتماعية فإنّ تدهور الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لفئة معتبرة من أفراد المجتمع بسبب سوء توزيع الثروة وضعف الهيئات والمؤسسات الحديثة في تحقيق احتياجات الأفراد المتعددة من شغل ومسكن وغيرها. . . دفع بالأفراد إلى العمل في القطاع غير الرسمي حيث أصبح هذا الأخير "النشاط غير الرسمي" وجهة لكل الأشخاص الباحثين عن مداخيل لضمان العيش، حيث أضحى النشاط غير الرسمي الملاذ الوحيد لغالبية السكان الذين لم يستطيعوا النجاح اقتصاديا بسبب صعوبة التجارة الرسمية البسيطة "تجارة التجزئة" من مضايقات من طرف أعوان الرقابة وقمع الغش، وكذا ارتفاع الضرائب خاصة عند التصريح بكل الممتلكات، والتي قد تودي بصاحبها في بعض الأحيان إلى الإفلاس. وهذا يدفع بالأفراد إلى اللجوء إلى القطاع غير الرسمي للتخلص من الصعوبات والعراقيل التي تواجههم في القطاع الرسمي حتى وإن كان النجاح في هذا القطاع آنيا وظرفيا ولا يضمن له حياته أو معيشته على المدى البعيد كون العمل في هذا القطاع يعني الحرمان من منحة التقاعد في المستقبل. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنّ القطاع غير الرسمي يعتبر الملاذ الوحيد للفئات الضعيفة الدخل والتي تعاني من ضعف في القدرة الشرائية كونه يساهم في توفير السلع والخدمات وبأسعار منخفضة.

يمكن أن نشير أيضا إلى بعد آخر وهو الجانب البيئي: فالقطاع غير الرسمي يصبح في بعض الأحيان وفي بعض الأماكن قبلة حتى بالنسبة للفئات الميسورة الحال ليس كونه يساهم في توفير السلع والخدمات وبأسعار منخفضة فحسب، وإنّما نظرا لما تتميز به هذه النشاطات في مجال تقديم وعرض الخدمات على الزبائن من سهولة في التسوق وبالتالي ربح الوقت، على عكس بعض الأسواق الرسمية التي تتميز بالفوضى والإهمال والتلوث البيئي والازدحام.

أما بالنسبة إلى الجانب القانوني فإنّ ضعف النظام القانوني الجزائري أدى إلى استفحال ظاهرة الممارسات غير الرسمية فالواقع الاجتماعي يبين لنا جليا تنامي ظاهرة الفساد والرشوة والابتزاز بشكل رهيب. حيث لا يمر يوم دون أن نقرأ في وسائل الإعلام المكتوبة وغيرها. . . معالجة قضايا تتعلق بهذه الظاهرة. حيث أصبحت الجزائر تصنف من طرف الهيئات والمنظمات العالمية ضمن البلدان الأولى التي تعاني من الفساد بكل أنواعه، بالرغم من إصدار وسَن السلطات لقوانين وتشريعات وإنشاء لجنة وطنية لمكافحة الفساد وغير ذلك من الإجراءات والآليات التي من الممكن أن تحد من الظاهرة، لكن من دون جدوى، فالأفراد في المجتمع يلجؤون إلى الممارسات غير الرسمية للإفلات من القوانين والمراقبة والمضايقات عن طريق تقديم رشاو وهدايا لأعوان الدولة كهيئات الرقابة، الجمارك، الشرطة، البلدية. . . التي تتعدد أنواعها وطرق وكيفية الحصول عليها، معنى ذلك أنّ تغاضي أعوان الدولة عن هذه الممارسات غير الرسمية يكون بمقابل. فكل خدمة أو رقابة أو عقوبة تصبح قابلة للصرف عن طريق تقديم هدية. ويبين "جورج قرم" في هذا الصدد أنّ "واقع الدول النامية يؤكد مشاركة مسؤولي

الدولة في أعمال الفساد. وعندما أصبح المثل السيئ يأتي من كبار المسؤولين أنفسهم فقد انعكس ذلك حتما على أسفل المراتب الوظيفية. . . " [1]

وكذلك هو الحال بالنسبة إلى السكنات غير الرسمية. فإنّ تشييد مسكن قصديري أو سكن ذاتي حديث لا بد أن تكون للشخص شبكة علاقات غير رسمية قوية مباشرة "كالقرابة مثلا أو الصداقة. . . " مع مسؤول أو عون في الدولة حتى يعطيه الضوء الأخضر، أو لا بد له من ربط شبكة من العلاقات المؤدية إلى هذا المسؤول أو العون في الدولة من وصولية ومحسوبية وشبكة علاقات اجتماعية"[2] حتى يحقق أهدافه.

المراجـــع:

المراجع باللغة العربية:

1- إلياس يوسف،. **محاضرات في قوانين العمل العربية**. مكتبة دار الثقافة: عمان الأردن، 1996.

2- **بومخلوف محمد: التوطين الصناعي وقضايا التنمية في الجزائر. التجربة والآفاق. ط1. دار الأمة. 2001.**

3- بومخلوف محمد: **الروابط الاجتماعية ومشكلة الثقة**. أعمال الملتقى الرابع حول موضوع الروابط الاجتماعية في المجتمع الجزائري. 7- 8 نوفمبر 2006.

4- سعيد منى: **العمالة في القطاع العام وأسواق العمل في البلدان العربية**: تر: مكتب العمل العربي. منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا. المنظمة العربية. مكتب العمل العربي. 1998.

5- درويش محمد: **تجارة الذهب غير الرسمية في أسواق الدلالة بالعاصمة** ،دراسة حالة لسوق غير رسمي لواد كنيس "حي العناصر"رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، تخصص حضري، 2006- 2007.

6- قاشي حسينة: **التوفيق المني والتوافق الاجتماعي للعمال المسرحين في إطار الإصلاحات الاقتصادية**، دراسة ميدانية لعينة من المسرحين. دراسة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص تنظيم وعمل 2008 - 2009.

---

[1] جورج قرم **مرتكزات الاقتصاد السياسي**، دراسات اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية. العدد الأول، السداسي الأول، الجزائر، 1999، ص، 51.

[2] محمد بومخلوف: **الروابط الاجتماعية ومشكلة الثقة**. أعمال الملتقى الرابع حول موضوع الروابط الاجتماعية في المجتمع الجزائري. 7- 8 نوفمبر 2006 ص

7- محمودي سليم: **واقع الطفل الجزائري في سوق العمل**. دراسة ميدانية بمدينة المسيلة. رسالة مقدمة لنيل الماجستير في علم الاجتماع، تخصص، العائلة والسكان. 2008. 2009.

8- جفال عبد الحميد: **من سياسة التشغيل إلى عملية التسريح العمالي في الجزائر، مقاربات سوسيولوجية للمجتمع الجزائري**. التواصل، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة عنابة، عدد 06 جوان، الجزائر 2000.

9- جورج قرم **مرتكزات الاقتصاد السياسي،** دراسات اقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية. العدد الأول، السداسي الأول، الجزائر، 1999.

10- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 1998.

11- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. **مشروع التقرير حول نظرة حول الإقصاء الاجتماعي: حالة الأشخاص المسنين والطفولة المحرومة من الأسرة**. الدورة العامة السابعة عشرة. ماي. 2001

12- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2001**.

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Andrés (P): Quelle crise en Algérie? Deuxième partie. Quel rôle joué l'informel ? №17. 2001. .

2- Henni (A): Essai sur L'économie parallèle: cas de L'Algérie, Ed, Enad. Algérie. Collection « Economie »1991

3- SowakiChérif. Arezki: La corruption, un racheté ignoble sure les pauvres, le quotidien d'Oran. Alger. №1969. 2001.

4- Musette Mohamed, Saib. Jacques Charmes: Reflets de l'économie Sociale, Eds. Information des économies Magrébines, Volume1. CREAD. Alger. ISBN. 2006.

5-Nacer Eddine Hammouda: Secteur et emploi informel en Algérie. Définitions. mesures et méthodes d'estimation. CREAD. ISBN. Alger. 2006.

6- Conseil National Economique et social: Commission « Relation de travail » Rapporte sure le secteur informel Illutions et réalités. 17. 07. 2004.

7- ONS, Collection statistique: statistique social. №150. Enquête emploi auprès ménages. 2009.